TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

٢٠ عاماً على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: نحو عالم متّحد ضد الفساد

نـــشـــرة

جمعية الشفافية الكويتية

بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد

20 عاما

على اتفاقية الأمم المتحدة
لمكافحة الفساد: نحو عالم متحد ضد الفساد

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

20 عاما على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

نحو عالم متحد ضد الفساد

يواجه العالم اليوم بعضًا من أكبر التحديات التي واجهها منذ عدة أجيال، وهي تحديات تهدد ازدهار الناس واستقرارهم في كافة أنحاء العالم. و وباء الفساد في معظمها.

فللفساد آثار سلبية على كل جانب من جوانب المجتمع، حيث يتشابك تشابكا وثيقا مع الصراعات والاضطرابات مما يهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويقوض أسس المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون.

ولا يتبع الفساد الصراع فحسب، بل هو كذلك أحد أسبابه الجذرية في كثير من الأحيان. فهو يساهم في تقويضه سيادة القانون يغذي الصراعات ويعيق عمليات إحلال السلام، فضلا عن أنه يفاقم الفقر، ويسهل الاستخدام المُجّرم للموارد، وإتاحة التمويل للنزاع المسلح.

إن منع الفساد وتعزيز الشفافية وتقوية المؤسسات أمر بالغ الأهمية إذا أريد تحقيق الغايات المتوخاة في أهداف التنمية المستدامة.

ويُراد من احتفالية اليوم العالمي لمكافحة الفساد لعام 2023 تسليط الضوء على الصلة الوثيقة بين مكافحة الفساد والسلام والأمن والتنمية. فجوهر تلك الصلة هو فكرة أن التصدي لهذه الجريمة حق للجميع ومسؤوليتهم، وأن التعاون ومشاركة هما ما يمكنا الأشخاص والمؤسسات من التغلب على الأثر السلبي لهذه الجريمة. فهناك دور للدول وللمسؤولين الحكوميين وللموظفين المدنيين ولموظفي إنفاذ القانون وممثلي وسائل الإعلام والقطاع الخاص وللمجتمع المدني وللأوساط الأكاديمية وللجمهور العام وللشباب بصورة خاصة في توحيد العالم ضد الفساد.

ويُحتفل خلال اليوم الدولي لمكافحة الفساد لعام 2023 بالذكرى السنوية العشرين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وننتهز الفرصة للبحث في التغييرات الإيجابية التي أحدثتها الجهود الجماعية التي تقودها الاتفاقية. كما يتعين علينا استقصاء الفجوات المتبقية التي تتطلب كل الاهتمام من أجل ضمان استمرار تعزيز هذه الآلية في السنوات المقبل

و بهذه المناسبة تصدر جمعية الشفافية تقريراً مقتضباً يستعرض أهم ملامح مسيرة دولة الكويت في تعزيز الشفافية و مكافحة الفساد بعد مرور ما يقارب 17 عاماً على تصديق البرلمان الكويتي على إتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) ، كانت أولى خطوات دولة الكويت في المشاركة مع المجتمع الدولي لمحاربة ظاهرة الفساد هي توقيعها في 2003/12/9 على انضمامها إلى اتفاقية الأممية التي اعتمدتها الجمعية العمومية في قرارها رقم 4/58 المؤرخ 31 أكتوبر 2003، ومن ثم مصادقة مجلس الأمة على الانضمام إلى تلك الاتفاقية بموجب القانون رقم 47 لسنة 2006، وانسجاما مع المادة (6) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد صدر المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 بإنشاء هيئة تتولى مكافحة الفساد. وصدرت اللائحة التنفيذية لهذا القانون في 2015/3/29 ، واعيد انشاءها بموجب قانون رقم (2) لسنة 2016 ولائحته التنفيذية رقم 300 لسنة 2016.

تمهيد :

تعيش دولة الكويت مرحلة غير مسبوقة من التعاون الحكومي و البرلماني من أجل المضي قدمًا في الإصلاح الوطني من خلال التوافق الحكومي و البرلماني على خارطة تشريعية هو الأولي في التاريخ البرلماني الكويتي ، و قد كان باكورة هذا التعاون هو صدور القانون رقم (1) لسنة 2023 بشأن منع تعارض المصالح و صدور المرسوم رقم (181) 2023 بشأن اللائحة التنفيذية و كذلك تعديل بعض أحكام القانون رقم 31 لسنة 1970 بتجريم الشخصية الاعتبارية و هي من المتطلبات الرئيسية التي نصت عليها الاتفاقية الأممية ، كما كان هناك تعاونا سابقا في إقرار العديد من الإصلاحات في العملية الانتخابية منها المصادقة على مرسوم رقم (5) بشأن الاعتداد بالبطاقة المدنية كسجل للناخبين و المرسوم رقم (6) بإعادة رسم الدوائر الانتخابية و أخيرا إقرار قانون المفوضية العليا للانتخابات.

بالرغم من دعمنا لهذا التعاون الحكومي و ايماننا بأن هذه العملية الإصلاحية هي أولوية وطنية فأننا نؤكد على ضرورة الاهتمام بجودة التشريع حتى تكون تلك الإصلاحات ذات جدوى حقيقية.

سابقة تاريخيّة :

أصدرت محكمة التمييز بتاريخ 26 نوفمبر 2023 حكمها في قضية ما يسمي بصندوق الجيش و الذي قضت بموجبها بإدانة رئيس الوزراء السابق الشيخ جابر المبارك الصباح و حبس وزير الدفاع السابق الشيخ خالد الجراح الصباح سبعة سنوات مع الشغل و النفاذ و متهمين آخرين .

هذا الحكم و الذي يعد الأول من نوعه في محاسبة شخصيات رفيعة المستوى في قضايا فساد و متاجرة بالنفوذ و إساءة استخدام السلطة العامة و تبديد المال العام يعّد سابقة قضائية جديدة و ترسيخاً لسيادة القانون .

أن المساءلة الحقيقية هي ذراع الدولة في تعزيز الشفافية والنزاهة و المساواة و مكافحة الفساد و هي أهم ركائز دولة الدستور و القانون .

جهود جمعية الشفافية في تحسين ترتيب دولة الكويت في المؤشرات الدولية

حققت الجمعية خلال العاميين الماضيين العديد من الانجازات التي من شأنها أن تساهم بشكل جذري في تحسين ترتيب دولة الكويت في المؤشرات الدولية و من أهمها العمل على زيادة المصادر الدولية التي تقييم ترتيب دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد العالمي (CPI)، كما تحصلت الجمعية بحصول رئيسها على منصب (المنسق العام) للمجموعة غير الحكومية في الشبكة العربية لتعزيز النزاهة و مكافحة الفساد (ACINET) وهي بمثابة تكريم لدور منظمات المجتمع المدني الكويتية بشكل عام و لجمعية الشفافية الكويتية بشكل خاص على دورها الإقليمي المؤثر و المهم .

و قد ساهمت الشفافية في نقل تجاربها المحلية و خبراتها من تقييم الأداء الوطني من خلال مشاركتها في اجتماعات مجموعة العمل المالي (FATF) لتقييم دولة الكويت بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن سنة 2023 باعتبارها ضمن الجهات الرقابية المدنية ، كما شاركت الشفافية ايضاً في الرد على أسئلة فريق الخبراء بهدف متابعة و تقييم مدى تنفيذ دولة الكويت لبنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) ،، بالإضافة إلى اطلاق الجمعية لشراكة متميزة مع المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) و ذلك بهدف بناء قدرات العاملين في المفوضية العليا للانتخابات و كذلك تدريب منظمات المجتمع المدني الكويتية على مراقبة الانتخابات المحاية وفقا للمعايير الدولية .

متطلبات تحسين الشفافية و مكافحة الفساد في الكويت

أن من أهم متطلبات تحسين الشفافية و مكافحة الفساد في الكويت من وجهة نظر الجمعية تتلخص في التالي:

1)قيام الهيئة العامة لمكافحة الفساد بواجباتها كما رسمها قانون إنشائها.

2)الإسراع في تنفيذ المتبقي من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (استراتيجية متعطلة و غير فعالة) و الاعداد للاستراتيجية الجديدة 2029/2024 (استراتيجية القطاعات) بدلا من الاستراتيجية الشمولية و التي لا تتناسب مع الواقع الكويتي.

3)إقرار قانون التعيين في الوظائف القيادية، وفق معايير الكفاءة والجدارة وقواعد السلوك العام وفق المعايير الدولية.

4)تطوير الديمقراطية الكويتية لتحسين ترتيب الكويت في المؤشرات المعنية بهذا الجانب، و الاسراع في تشكيل المفوضية العليا للانتخابات، و إقرار اقتراح قانون شفافية مجلس الأمة ونزاهته.

5)السماح للمجتمع المدني بالعمل بحرية و عد التضييق عليه و تمكينه في المساهمة في دعم جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد و إشراكه في «رؤية الكويت الجديدة 2035».

6)انضمام الكويت إلى عدد من المبادرات الدولية المعنية بالشفافية ومكافحة الفساد، الأمر الذي يغني التجربة الكويتية ويجعلها تبدأ من حيث وصل الآخرون، فيعزز الشفافية والنزاهة في القطاعات الكويتية المماثلة، ولكي تتعرف المنظمات الدولية المعنية على جهود الكويت في هذه المجالات:
-مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) لتعزز انفتاح العمل الحكومي على الناس.
-مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) للقطاع النفطي.
-مبادرة الشفافية في قطاع البناء (COST) لقطاع الأشغال والبنية التحتية.

7)إلزام الجهات الحكومية بالاهتمام بتوفير البيانات التي يتم بناء نتائج المؤشرات الدولية عليها، حيث تعكف المنظمات على البحث عن البيانات المحدثة والواضحة والتي يسهل الوصول إليها، وهو ما يؤكد أهمية قيام الإدارة العامة للإحصاء المركزي بتوفير البيانات والإحصائيات والمؤشرات بالشكل الذي تتطلبه المنظمات الدولية، ومنها مصادر مؤشر مدركات الفساد، وبالحداثة المطلوبة. (تم استبعاد الكويت من مؤشر التنافسية اربعة سنوات 2022/2019 بسبب عدم تقديم الجهات المعنية المعلومات المطلوبة).

8)تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع الحكومي ونظام إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي من خلال تطبيق ديوان الخدمة المدنية للإطار الوطني لحوكمة الجهاز الإداري للدولة، والاسترشاد بدليل التدقيق الداخلي المُعد من قبل ديوان المحاسبة.

9)شفافية نظام المشتريات العامة والالتزام بتطبيق قانون المناقصات العامة، بما يحقق الشفافية والعدالة وصون المال العام.

10)إقرار قانون الجزاء بتجريم الموظف العام الأجنبي والرشوة في القطاع الخاص. ولما لهذا الأمر من أهمية كونه أحد المتطلبات الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فقد أوردت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها أن الدول المصدرة الكبرى تخلت عن التزاماتها بالرشوة الأجنبية وقد أسقطت دول عدة درجاتها في التقرير الأخير.

11)إنفاذ القانون على الجميع وسرعة إصدار الأحكام الخاصة بقضايا الفساد وقضايا التعدي على المال العام والمساءلة حول ما يصدر عن الجهات الرقابية، خاصة في ما يتعلق بالهدر أو التعدي على المال العام.

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

اشكاليات حقيقية في العمل النهج الحكومي لمكافحة الفساد

تؤكد جمعية الشفافية على ضرورة ثبات النهج الحكومي في التعاطي مع مكافحة الفساد فقد استحدثت الحكومات السابقة حقيبة وزارية خلال الفترة (2022/2020) تحت مسمي وزير تعزيز النزاهة دون أن يكون لديها أي صلاحيات واضحة أو تكلف بمهام معلنه أو ان يكون لها هيكل تنظيمي ، و قد تم اجراء تعديل وزاري بحذف هذا المسمى من التشكيل الوزاري و بذات الوقت حذف محور مكافحة الفساد من برنامج عمل الحكومة مما ينبأ عن وجود خلل في الأولويات ، إضافة الى عدم وجود بند في ميزانية الجهات الحكومية لتطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2024/2019) على الرغم من اصدار الاستراتيجية منذ 2019 مما عرقل عمل كافة الجهات بتطبيقها و عطل جهود الدولة ، أضف الى ذلك عدم تشكيل مجلس أمناء المفوضية المستقلة للانتخابات حتى الأن بعد مرور قرابة 6 شهور على صدور قانون انشائها وهو بمثابة عرقله لسرعة تطبيق القوانين الخاصة بالديمقراطية .

ما هو أولويات عمل الهيئة في المرحلة القادمة

يجب ان تعنى الحكومة و البرلمان بشكل خاص بالهيئة العامة لمكافحة الفساد فهي الجهاز الوطني الرسمي لتعزيز الشفافية و مكافحة الفساد، فأن فلسفة انشاء الهيئة تأتي كونها لا تنافس الاطر التحقيقية المنضوية تحت مرفق القضاء، بل تقديم المساعدة الفنية و الخبرة المتخصصة لدعم عملية التقاضي و تحديدا في القضايا شبة الاستيلاء او التعدي على المال العام او الاضرار بالمصلحة العامة (فساد الاطر الرسمية).

و عليه فمن الواجب العمل على اعداد كادر فني متخصص و ذو خبرة متميزة في قضايا الفساد و التعامل معها و اقتراح التعديلات على القوانين بما يمكن من محاسبة المقصرين و يضمن عدم الافلات من العقاب، كذلك تعزيز العديد من المبادئ الدولية في التعامل مع قضايا الفساد و منها مبدأ " التسوية " و الذي يقرر تقديم مصلحة استرداد الاموال العامة على انزال العقوبة.

كما تقترح جمعية الشفافية الكويتية على الحكومة ادراج ضمن برنامج عملها التفصيلي العديد من المشاريع ذات الأولوية في خطتها لتعزيز النزاهة تشمل العديد من الأبعاد المهمة عملا لنهج الفني وفقا للمعايير الدولية و نقترح أن تؤكل تلك المشاريع للهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)

لتنفيذها ضمن خطة عملها السنوية على أن تقدم الحكومة الدعم الكفيل بتطبيقها بجودة عالية و من تلك المشاريع المقترحة:

مشاريع ذات اولوية			
1	جائزة الكويت للشفافية و الاصلاح .	7	تطوير منظومة العمل العربي لمكافحة الفساد .
2	نظام النزاهة الوطني (NIS)	8	بناء قدرات موظفي القطاع العام حول قيم النزاهة .
3	اقرار مقرر جامعي لتعزيز النزاهة و مكافحة الفساد .	9	العمل على وضع استراتيجية عمل للهيئة بخلاف الاستراتيجية الوطنية .
4	تطوير منظومة التبليغ عن الفساد و الدعم .	10	تطوير الادارة الاعلامية للهيئة : الانفتاح على الشريحة الشبابية بشكل اكبر ، أطلاق حملات اعلامية في شبكات التواصل الاجتماعي لمخاطبة شريحة الاطفال و تبسيط قيم و مفاهيم مكافحة الفساد
5	إنشاء مكاتب النزاهة في الجهات الحكومية .		
6	استعادة الثقة / الاستجابة السريعة و المطمئنة .		